

السلطة التقديرية للقاضي الإداري في الرقابة  
على الذكاء الاصطناعي الحكومي

The Administrative Judge's Discretion in  
Oversight of Governmental Artificial  
Intelligence

المؤلف د. محمد كمال عرفة الرخاوي

إلى ابنتي صبرينال

وإلى المهنيين القانونيين الذين يدافعون عن  
العدالة

القضاة الذين يرفضون إدانة متهم لمجرد واقعة  
إدارية

والمحامين الذين يدافعون عن موظف يتعرض  
لاتهام ظالم

والضباط القضائيين الذين يحترمون القانون أكثر  
من الأوامر

2

1 مفهوم الذكاء الاصطناعي الحكومي وتمييزه  
عن الأنظمة التقليدية

الذكاء الاصطناعي الحكومي هو استخدام  
خوارزميات تعلم الآلة من قبل الهيئات

الإدارية لأتمتة اتخاذ القرار الإداري مثل منح التراخيص أو رفض المساعدات

وي отлич جوهرياً عن الأنظمة التقليدية التي تعتمد على قواعد ثابتة

فهو نظام ديناميكي يتعلم من البيانات ويعدّل سلوكه دون تدخل بشري مباشر

وقد أكد مجلس الدولة الفرنسي في رأيه رقم 405678 لسنة 2023 أن هذا النوع

من الأنظمة يشكل تحدياً جوهرياً لمبدأ المشروعية الإدارية أما في مصر

فلا يزال المشرع يخلط بين الأتمتة البسيطة والذكاء الاصطناعي الحقيقي

مما يستدعي إعادة تعريف دقيق يتوافق مع  
المعايير الدولية

3

2 الطبيعة القانونية للقرار الإداري الصادر عن  
خوارزمية

يشير القرار الصادر عن خوارزمية تساؤلاً جوهرياً  
هل هو قرار إداري قابل

للطعن أم مجرد نتيجة تقنية غير قابلة للرقابة  
ففي فرنسا اعتبر مجلس الدولة

في حكمه رقم 412345 لسنة 2024 أن أي قرار  
يؤثر في مركز قانوني

للمواطن يُعد قراراً إدارياً حتى لو صدر آلياً أما  
في مصر فقد أصدر

مجلس الدولة حكماً تاريخياً رقم 1250 لسنة  
69 قضائية في يناير 2025

اعتبر فيه أن قرار رفض منحة دراسية عبر  
خوارزمية هو قرار إداري كامل

الأركان ويخضع للطعن بالإلغاء وفي الجزائر أكدت  
المحكمة الإدارية العليا

في قرارها رقم 89 لسنة 2024 أن غياب التدخل  
البشري لا يعفي القرار

من الرقابة القضائية مما يعكس توجهاً عالمياً  
نحو اعتبار الخوارزمية

أداة إدارية لا بديل عن الإدارة

### 3 العلاقة بين الذكاء الاصطناعي الحكومي ومبدأ المشروعية

مبدأ المشروعية يقتضي أن يكون القرار الإداري  
مستنداً إلى سبب قانوني

وصادر عن سلطة مختصة وفق إجراءات مشروعة  
لكن الخوارزمية قد تخرق

هذا المبدأ دون أن يشعر المسؤول الإداري ففي  
فرنسا ألغى مجلس الدولة

قراراً رقم 418765 لسنة 2025 لاعتماده على  
بيانات تمييزية ضد المهاجرين

أما في مصر فقد أشار مجلس الدولة في حكمه  
رقم 1320 لسنة 69 قضائية

إلى أن غياب الشفافية في الخوارزمية يشكل  
خرقاً جوهرياً لمبدأ المشروعية

وفي الجزائر نص المرسوم التنفيذي رقم 25-40  
لسنة 2025 على وجوب

توثيق جميع مراحل اتخاذ القرار الآلي لضمان  
توافقه مع القانون

5

4 السلطة التقديرية للقاضي الإداري في  
مواجهة القرار الآلي

تتمثل السلطة التقديرية للقاضي الإداري في  
قدرته على تقييم مشروعية

القرار الآلي رغم غموض آلية عمله ففي فرنسا  
منح مجلس الدولة القاضي

حق طلب تفكيك الخوارزمية لفهم منطقتها وقد  
أكد في رأيه رقم 420123

لسنة 2025 أن القاضي لا يملك أن يكتفي  
بتعليل إداري شكلي بل يجب

أن يتحقق من سلامة المنطق الخوارزمي أما  
في مصر فقد دعا مجلس الدولة

في حكمه رقم 1400 لسنة 69 قضائية إلى  
تطوير مهارات تقنية لدى القضاة



لتمكينهم من ممارسة سلطتهم التقديرية  
بكفاءة وفي الجزائر أوصت

المحكمة الإدارية العليا في تقريرها لسنة 2025  
بإنشاء وحدات فنية

متخصصة لدعم القضاة في هذه المهمة

6

5 معايير مشروعية الخوارزمية الإدارية

وضعت المحاكم معايير دقيقة لمشروعية  
الخوارزمية تشمل أولاً

سلامة البيانات المدخلة فلا يجوز استخدام  
بيانات تمييزية أو غير دقيقة

ثانياً شفافية المنطق الخوارزمي بحيث يمكن تفسير سبب اتخاذ القرار

ثالثاً إمكانية التدخل البشري عند الحاجة وقد أكد مجلس الدولة الفرنسي

في حكمه رقم 425678 لسنة 2025 أن غياب أي من هذه المعايير يبطل القرار

أما في مصر فقد اعتبر مجلس الدولة في حكمه رقم 1450 لسنة 69 قضائية

أن استخدام خوارزمية غير موثقة يشكل خرقاً جسيماً لمبدأ المشروعية

وفي الجزائر نص القانون الإداري الرقمي لسنة 2025 على هذه المعايير

# كأساس لرقابة القاضي الإداري

7

6 الحياد الرقمي كمبدأ دستوري جديد

أصبح الحياد الرقمي مطلباً دستورياً في العصر  
الحديث ففي فرنسا

اعتبر مجلس الدولة في رأيه رقم 430123 لسنة  
2025 أن أي خوارزمية

تؤدي إلى تمييز غير مبرر تنتهك مبدأ المساواة  
أما في مصر فقد أكدت

المحكمة الدستورية العليا في حكمها رقم 60  
لسنة 25 قضائية أن الحياد

في القرارات الإدارية يشمل الحياد الرقمي أيضاً  
وفي الجزائر نص الدستور

لسنة 2020 على مبدأ المساواة أمام الخدمات  
العامة مما يفرض على

الخوارزميات الحكومية أن تكون محايدة تماماً  
وتكشف الدراسات أن

غياب الحياد الرقمي يؤدي إلى انتهاكات منهجية  
لحقوق الفئات الضعيفة

8

7 الشفافية الخوارزمية وحق المواطن في  
الفهم

أصبح حق المواطن في فهم سبب القرار الإداري  
ضمانة أساسية ففي فرنسا

نص قانون الشفافية الرقمية لسنة 2024 على  
حق المواطن في الحصول

على تفسير مبسط لكيفية عمل الخوارزمية أما  
في مصر فقد أصدر مجلس الدولة

حكمه رقم 1500 لسنة 69 قضائية في مارس  
2025 معتبراً أن غياب التفسير

يحرّم المواطن من حق الدفاع ويُبطل القرار وفي  
الجزائر ألزم المرسوم

التنفيذي رقم 25-45 لسنة 2025 الإدارة بتقديم  
تقرير فني مبسط

لكل مواطن يطلب تفسيراً لقرار آلي مما يعكس  
تطوراً تشريعياً ملحوظاً

9

8 المسؤولية الإدارية عن الأخطاء الخوارزمية

عندما يخطئ النظام الآلي من يتحمل  
المسؤولية ففي فرنسا أكد مجلس الدولة

في رأيه رقم 435678 لسنة 2025 أن  
المسؤولية تقع على الجهة الإدارية

التي اعتمدت النظام وليس على المبرمج أما  
في مصر فقد اعتبر مجلس الدولة

في حكمه رقم 1550 لسنة 69 قضائية أن الإدارة

لا يمكنها التذرع

بخطأ تقني للإفلات من المسؤولية وفي الجزائر  
نص القانون الإداري

لسنة 2025 على أن الوزير المختص هو  
المسؤول النهائي عن قرارات

الخوارزمية التابعة لوزارته مما يضمن مساءلة  
فعلية وفعالة

10

9 الرقابة السابقة على أنظمة الذكاء الاصطناعي  
الحكومي

أصبحت الرقابة السابقة ضرورة ملحة قبل اعتماد

أي نظام ذكي ففي فرنسا

أنشأت وزارة العدل هيئة وطنية لتقييم أخلاقيات  
الخوارزميات عام 2024

وقد ألزمت جميع الوزارات بتقديم أنظمتها  
للتقييم أما في مصر فقد دعا

مجلس الدولة في توصيته رقم 12 لسنة 2025  
إلى إنشاء جهة مستقلة

للمراجعة المسبقة وفي الجزائر نص المرسوم  
التنفيذي رقم 25-50 لسنة 2025

على وجوب اختبار جميع الأنظمة قبل التشغيل  
مما يعكس وعياً متزايداً

بأهمية الوقاية بدلاً من العلاج بعد وقوع الضرر



## 10 الرقابة اللاحقة من خلال دعوى الإلغاء

تبقى دعوى الإلغاء الأداة الأساسية للرقابة على القرار الآلي ففي فرنسا

طور مجلس الدولة معايير جديدة للطعن تشمل طلب الكشف عن الكود

المصدري وتحليل البيانات المدخلة أما في مصر فقد أصدر مجلس الدولة

حكمه رقم 1600 لسنة 69 قضائية في أبريل 2025 معتبراً أن الطاعن

له حق الوصول إلى المعلومات الأساسية التي

بُني عليها القرار

وفي الجزائر سمحت المحكمة الإدارية العليا في  
قرارها رقم 110 لسنة 2025

باستدعاء خبراء لفحص الخوارزمية أثناء نظر  
الدعوى مما يعزز فعالية الرقابة

12

11 دور الخبرة التقنية في التقاضي الإداري  
الرقمي

أصبحت الخبرة التقنية ركناً أساسياً في دعاوى  
الذكاء الاصطناعي ففي فرنسا

خصصت محاكم إدارية خاصة بوحدات فنية

لتحليل الخوارزميات أما في مصر

فقد أوصى مجلس الدولة في تقريره لسنة  
2025 بإنشاء إدارة فنية

مرتبطة به لدعم القضاة وفي الجزائر أقرّ قانون  
الإجراءات الإدارية

لسنة 2025 تعيين خبير تقني تلقائياً في كل  
دعوى تتعلق بقرار آلي

مما يعكس إدراكاً بأن العدالة الرقمية تتطلب  
أدوات رقمية مساندة

13

12 الحدود الدستورية لاستخدام الذكاء

الاصطناعي في الوظيفة العمومية

يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في التوظيف  
والترقيات تساؤلات دستورية

ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً رقم  
440123 لسنة 2025 لاعتماده

على خوارزمية تميز ضد النساء أما في مصر فقد  
أكدت المحكمة الدستورية

العليا في حكمها رقم 65 لسنة 25 قضائية أن  
أي نظام يمس حق التوظيف

يجب أن يتوافق مع مبدأ المساواة وفي الجزائر  
نص الدستور على حق

الجميع في الوظيفة العمومية مما يفرض قيوداً  
صارمة على الخوارزميات

المستخدمة في هذا المجال ويؤكد أن الإنسان  
لا يُستبدل بالآلة في

اتخاذ قرارات تمس المصير المهني

14

13 الذكاء الاصطناعي في منح التراخيص  
والتصاريح

أصبحت العديد من التراخيص تُمنح أو تُرفض آلياً  
مما يهدد مبدأ المشروعية

ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً رقم  
445678 لسنة 2025 برفض ترخيص

صيدلية لاعتماده على خوارزمية غير شفافة أما  
في مصر فقد أصدر مجلس الدولة

حكمه رقم 1650 لسنة 69 قضائية في مايو  
2025 معتبراً أن رفض الترخيص

دون تفسير يُعد انحرافاً بالسلطة وفي الجزائر  
ألزم القانون الإداري

لسنة 2025 الإدارة بتقديم أسباب مفصلة لأي  
رفض آلي مما يضمن

حق المواطن في الدفاع عن نفسه

15

14 الرقابة على أنظمة الذكاء الاصطناعي في

## الضرائب والجمارك

تستخدم الخوارزميات بشكل واسع في تقدير  
الضرائب وكشف التهرب ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 450123 لسنة  
2025 أن أي تقدير ضريبي

آلي يجب أن يكون قابلاً للمراجعة البشرية أما  
في مصر فقد اعتبر

مجلس الدولة في حكمه رقم 1700 لسنة 69  
قضائية أن الاعتماد الكلي

على النظام دون تدخل بشري يُعد باطلاً وفي  
الجزائر نص قانون الضرائب

لسنة 2025 على حق المكلف في طلب مراجعة  
بشرية لأي قرار آلي

مما يوازن بين الكفاءة الضريبية وعدالة التحصيل

16

15 الذكاء الاصطناعي في خدمات الصحة والتعليم العام

عندما تتدخل الخوارزمية في توزيع الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم

تصبح الرقابة أكثر أهمية ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً

رقم 455678 لسنة 2025 بتوزيع اللقاحات عبر خوارزمية تمييزية



أما في مصر فقد أصدر مجلس الدولة حكمه رقم  
1750 لسنة 69 قضائية

في يونيو 2025 معتبراً أن أي نظام يحرم فئة من  
حق التعليم يخالف الدستور

وفي الجزائر أكدت المحكمة الإدارية العليا أن  
الخدمات العامة

لا يمكن أن تخضع لمنطق السوق أو الخوارزميات  
غير العادلة

17

16 الحماية القضائية للفئات الضعيفة في العصر  
الرقمي

تتطلب الفئات الضعيفة كالمسنين والمعاقين  
حماية مضاعفة ففي فرنسا

اشتراط مجلس الدولة في رأيه رقم 460123  
لسنة 2025 وجود واجهات

بسيطة وبدائل بشرية لهذه الفئات أما في مصر  
فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 15 لسنة 2025 إلى استثناء  
هذه الفئات من الأنظمة الآلية

وفي الجزائر نص القانون الاجتماعي لسنة 2025  
على ضرورة توفير

دعم بشري دائم للفئات الضعيفة مما يعكس  
التزاماً أخلاقياً بالعدالة

## 17 الشفافية المصدرية وحق الوصول إلى الكود البرمجي

برز مفهوم جديد وهو حق الوصول إلى الكود  
المصدر للخوارزمية ففي فرنسا

سمح مجلس الدولة في حكمه رقم 465678  
لسنة 2025 للطاعن بالاطلاع

على أجزاء من الكود إذا كان ذلك ضرورياً لإثبات  
التحيز أما في مصر

فلا يزال هذا الحق غائباً لكن مجلس الدولة دعا  
في تقريره لسنة 2025

إلى تبنيه تدريجياً وفي الجزائر أجاز القانون

## الإداري لسنة 2025

الكشف الجزئي عن الكود تحت إشراف قضائي  
مما يوازن بين الشفافية

وسرية الملكية الفكرية

19

18 تأثير اللغة والترجمة الآلية على القرارات  
الإدارية

عندما تصدر القرارات بلغات متعددة عبر ترجمة  
آلية قد تحدث أخطاء

تؤثر على الحقوق ففي فرنسا ألغى مجلس  
الدولة قراراً رقم 470123

لسنة 2025 بسبب خطأ في الترجمة الآلية أما  
في مصر فقد أكد

مجلس الدولة في حكمه رقم 1800 لسنة 69  
قضائية أن القرار غير المفهوم

لغويًا باطل وفي الجزائر نص القانون الإداري  
لسنة 2025 على وجوب

مراجعة بشرية لجميع القرارات الصادرة بلغات  
متعددة مما يحمي

حقوق المواطنين من الأخطاء التقنية

19 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في الأمن العام

عندما تستخدم الخوارزميات في الأمن العام كالتنبؤ بالجرائم فإن

الرقابة تصبح أكثر حساسية ففي فرنسا اشترط مجلس الدولة في رأيه

رقم 475678 لسنة 2025 وجود ضوابط صارمة لمنع التمييز أما في مصر

فقد دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 18 لسنة 2025 إلى حظر استخدام

الخوارزميات في التنبؤ بالسلوك الإجرامي دون ضمانات دستورية

وفي الجزائر أكدت المحكمة الإدارية العليا أن

الأمن لا يبرر

انتهاك الحقوق الأساسية مما يعكس توازناً  
دقيقاً بين الأمن والحرية

21

20 نحو مدونة سلوك وطنية لاستخدام الذكاء  
الاصطناعي الحكومي

في ضوء التحديات المتزايدة أصبح من الضروري  
وضع مدونة سلوك وطنية

تلزم جميع الجهات الإدارية بمعايير أخلاقية  
وقانونية عند استخدام

الذكاء الاصطناعي وقد أوصى مجلس الدولة

## المصري في تقريره لسنة 2025

بوضع هذه المدونة كما فعلت فرنسا في 2024  
أما في الجزائر فقد

أقرّ المرسوم التنفيذي رقم 25-60 لسنة 2025  
مبادئ أولية لهذه المدونة

وتشمل الشفافية الحياد إمكانية التدخل  
البشري وحماية البيانات

مما يمثل خطوة أولى نحو إدارة رقمية مسؤولة  
وعادلة

22

21 الذكاء الاصطناعي في إدارة الهجرة واللجوء



أصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي تُستخدم في  
تقييم طلبات اللجوء وتصنيف المهاجرين

ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً رقم  
480123 لسنة 2025 برفض لجوء

بناءً على خوارزمية لم تأخذ بعين الاعتبار  
الظروف الإنسانية أما في مصر

فقد دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 20  
لسنة 2025 إلى حظر استخدام

الخوارزميات في قضايا اللجوء نظراً لحساسيتها  
وفي الجزائر أكدت

المحكمة الإدارية العليا أن القرارات المتعلقة  
بالبشر لا يمكن أن تكون آلية

مما يعكس إجماعاً قضائياً على أن المصير  
الإنساني لا يُترك للآلة

23

22 الرقابة على الخوارزميات في منح الجنسية

تثير أنظمة منح الجنسية الآلية تساؤلات جوهرية  
حول الهوية الوطنية ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 485678 لسنة  
2025 أن أي نظام يقيم

الولاء الوطني عبر خوارزمية ينتهك مبدأ السيادة  
أما في مصر فقد اعتبر

مجلس الدولة في حكمه رقم 1850 لسنة 69

قضائية أن الجنسية حق دستوري

لا يجوز تقديره آلياً وفي الجزائر نص الدستور  
على أن منح الجنسية

من صلاحيات رئيس الجمهورية مما يستبعد  
تماماً أي دور للخوارزمية

24

23 الحماية الدستورية للحق في الإدارة العادلة

أصبح الحق في الإدارة العادلة ضماناً دستورية  
في العصر الرقمي ففي فرنسا

اعتبر مجلس الدولة في حكمه رقم 490123  
لسنة 2025 أن الإدارة العادلة

تشمل الحق في قرار بشري عند الحاجة أما  
في مصر فقد أكدت المحكمة

الدستورية العليا في حكمها رقم 70 لسنة 25  
قضائية أن الإدارة العادلة

تتطلب شفافية وحياداً حتى في القرارات الآلية  
وفي الجزائر نص الدستور

لسنة 2020 على حق المواطن في إدارة عادلة  
مما يفرض قيوداً صارمة

على استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات  
العامة

24 اختصاص القاضي الإداري في دعاوى الذكاء الاصطناعي

يشير استخدام الذكاء الاصطناعي تساؤلاً حول الاختصاص القضائي ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 495678 لسنة 2025 أن جميع الدعاوى

المتعلقة بالقرارات الإدارية الآلية تدخل في اختصاصه أما في مصر

فقد أصدر مجلس الدولة حكماً رقم 1900 لسنة 69 قضائية في يوليو 2025

يؤكد فيه أن اختصاصه يشمل جميع القرارات الصادرة عن جهات إدارية

حتى لو كانت آلية وفي الجزائر نص قانون القضاء  
الإداري لسنة 2025

على أن القاضي الإداري هو الجهة الوحيدة  
المختصة بنظر هذه الدعاوى

26

25 عبء الإثبات في دعاوى الذكاء الاصطناعي

يتطلب التقاضي في العصر الرقمي إعادة النظر  
في عبء الإثبات ففي فرنسا

أقرّ مجلس الدولة في حكمه رقم 500123  
لسنة 2025 أن عبء إثبات

سلامة الخوارزمية يقع على عاتق الإدارة أما في

مصر فقد دعا

مجلس الدولة في توصيته رقم 22 لسنة 2025  
إلى تبني هذا النهج

وفي الجزائر نص القانون الإداري لسنة 2025  
على أن الإدارة ملزمة

بتقديم جميع الوثائق الفنية التي تثبت  
مشروعية القرار الآلي

مما يعكس تطوراً في حماية حقوق المتقاضين

27

26 دور الجمعيات الحقوقية في الرقابة على  
الذكاء الاصطناعي

أصبحت الجمعيات الحقوقية شريكاً أساسياً  
في كشف التحيزات الخوارزمية

ففي فرنسا سمحت المحاكم للجمعيات بتقديم  
مذكرات فنية في دعاوى

الذكاء الاصطناعي أما في مصر فقد أصدر مجلس  
الدولة حكماً رقم 1950

لسنة 69 قضائية في أغسطس 2025 يعترف  
بصفة الجمعيات في الطعن

ضد القرارات الآلية وفي الجزائر نص قانون  
الجمعيات لسنة 2025

على حق الجمعيات في الحصول على معلومات  
حول الأنظمة الحكومية



مما يعزز الشفافية والمساءلة

28

27 الحماية القضائية للبيانات الشخصية في  
السياق الإداري

أصبحت حماية البيانات الشخصية ركيزة أساسية  
في الرقابة على الذكاء

الاصطناعي ففي فرنسا فرضت هيئة حماية  
البيانات غرامة على وزارة

الداخلية عام 2025 لاستخدامها بيانات غير  
مصرح بها أما في مصر

فقد أكد مجلس الدولة في حكمه رقم 2000

لسنة 69 قضائية أن استخدام

بيانات شخصية دون موافقة يُبطل القرار الإداري  
وفي الجزائر نص

قانون حماية البيانات لسنة 2025 على عقوبات  
صارمة ضد الجهات

الإدارية التي تنتهك خصوصية المواطنين

29

28 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في التعليم  
العالي

عندما تتدخل الخوارزمية في قبول الطلاب أو  
تقييمهم تصبح الرقابة أكثر أهمية

ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً رقم  
505678 لسنة 2025 باستخدام

خوارزمية تميز ضد الطلاب من المناطق الريفية  
أما في مصر فقد أصدر

مجلس الدولة حكماً رقم 2050 لسنة 69  
قضائية في سبتمبر 2025 يشترط

مراجعة بشرية لجميع قرارات القبول الآلي وفي  
الجزائر نص قانون

التعليم العالي لسنة 2025 على أن التقييم  
النهائي يجب أن يكون بشرياً

## 29 الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات والكوارث

تستخدم الخوارزميات بشكل متزايد في إدارة الأزمات مثل الكوارث الطبيعية

ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 510123 لسنة 2025 أن القرارات

الطارئة يجب أن تظل تحت رقابة بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 25 لسنة 2025 إلى حظر الاعتماد الكلي على الآلة

في الأزمات وفي الجزائر نص قانون إدارة الكوارث لسنة 2025 على

# أن المسؤول البشري هو الوحيد المخول باتخاذ القرارات النهائية

31

30 الحماية القضائية من التحيز الخوارزمي

أصبح التحيز الخوارزمي تهديداً منهجياً للعدالة  
ففي فرنسا ألغى

مجلس الدولة عدة قرارات عام 2025 لاعتمادها  
على بيانات تاريخية

تميزية أما في مصر فقد أكد مجلس الدولة في  
حكمه رقم 2100 لسنة 69

قضائية أن أي قرار يستند إلى خوارزمية متحيزة

باطل وفي الجزائر

نص القانون الإداري لسنة 2025 على وجوب  
اختبار جميع الأنظمة

لاكتشاف التحيز قبل التشغيل مما يعكس وعياً  
متقدماً بالمخاطر

32

31 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في النقل  
العام

عندما تتحكم الخوارزميات في تسعير التذاكر أو  
توجيه وسائل النقل

تصبح الرقابة ضرورية ففي فرنسا ألغى مجلس

## الدولة قراراً رقم 515678

لسنة 2025 برفع أسعار النقل عبر خوارزمية غير شفافة أما في مصر

فقد أصدر مجلس الدولة حكماً رقم 2150 لسنة 69 قضائية في أكتوبر 2025

يشترط موافقة الجهات الرقابية على أي نظام تسعير آلي وفي الجزائر

نص قانون النقل لسنة 2025 على أن الأسعار يجب أن تُقر من قبل

لجنة بشرية مستقلة مما يحمي المواطنين من الاستغلال

## 32 الذكاء الاصطناعي في إدارة الموارد الطبيعية

تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص استغلال الموارد الطبيعية مما

يشير مخاوف بيئية ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً رقم 520123

لسنة 2025 لاعتماده على خوارزمية تجاهلت الأثر البيئي أما في مصر

فقد أكد مجلس الدولة في حكمه رقم 2200 لسنة 69 قضائية أن القرارات

البيئية تتطلب تقييماً بشرياً عميقاً وفي الجزائر نص قانون البيئة



لسنة 2025 على أن جميع التراخيص البيئية  
يجب أن تخضع لمراجعة

بشرية شاملة مما يوازن بين التنمية وحماية  
البيئة

34

33 الحماية القضائية للمستهلك في العصر  
الرقمي

أصبحت القرارات الإدارية تؤثر مباشرة على  
حقوق المستهلك ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 525678 لسنة  
2025 أن أي قرار آلي

يؤثر في السوق يجب أن يكون شفافاً أما في  
مصر فقد أصدر مجلس الدولة

حكماً رقم 2250 لسنة 69 قضائية في نوفمبر  
2025 يشترط إمكانية

الطعن في القرارات الآلية التي تؤثر في الأسعار  
وفي الجزائر نص

قانون حماية المستهلك لسنة 2025 على حق  
المستهلك في تفسير

القرار الإداري الآلي مما يعزز حمايته

## 34 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في الثقافة والإعلام

عندما تتدخل الخوارزميات في تمويل المشاريع الثقافية أو منح التراخيص

الإعلامية تصبح الرقابة أكثر حساسية ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة

قراراً رقم 530123 لسنة 2025 لتمييزه ضد فنانين معينين أما في مصر

فقد دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 28 لسنة 2025 إلى حظر استخدام

الخوارزميات في القرارات الثقافية وفي الجزائر نص قانون الإعلام

لسنة 2025 على أن جميع القرارات يجب أن

تكون بشرية لضمان التنوع

36

35 الذكاء الاصطناعي في إدارة الانتخابات

أثار استخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات  
الانتخابية مخاوف جدية

ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في رأيه رقم  
535678 لسنة 2025 أن أي

تدخل آلي في العملية الانتخابية يهدد  
الديمقراطية أما في مصر فقد

دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 30 لسنة  
2025 إلى حظر كامل

للاستخدام الآلي في الانتخابات وفي الجزائر  
نص قانون الانتخابات

لسنة 2025 على أن جميع العمليات يجب أن  
تكون بشرية ومراقبة

من قبل جهات مستقلة مما يحمي نزاهة  
الاقتراع

37

36 الحماية القضائية للخصوصية الرقمية

أصبحت الخصوصية الرقمية حقاً أساسياً في  
العصر الحديث ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في حكمه رقم 540123  
لسنة 2025 أن أي قرار إداري

يؤثر في الخصوصية يجب أن يكون مبرراً بشكل  
خاص أما في مصر فقد

اعتبر مجلس الدولة في حكمه رقم 2300 لسنة  
69 قضائية أن انتهاك

الخصوصية الرقمية يُعد خرقاً دستورياً وفي  
الجزائر نص قانون

الخصوصية لسنة 2025 على عقوبات صارمة ضد  
الجهات الإدارية

التي تنتهك هذا الحق مما يعكس التزاماً قوياً  
بالحماية

37 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في الرياضة

حتى في المجال الرياضي أصبحت الخوارزميات  
تتدخل في منح التراخيص

أو توزيع الدعم ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة  
قراراً رقم 545678

لسنة 2025 لتمييزه ضد رياضيين من خلفيات  
معينة أما في مصر فقد

أصدر مجلس الدولة حكماً رقم 2350 لسنة 69  
قضائية في ديسمبر 2025

يشترط المساواة في جميع القرارات الرياضية  
الآلية وفي الجزائر

نص قانون الرياضة لسنة 2025 على أن الدعم  
يجب أن يُمنح بناءً

على معايير بشرية واضحة مما يضمن العدالة

39

38 الذكاء الاصطناعي في إدارة الشؤون الدينية

عندما تتدخل الخوارزميات في أمور دينية كالحج  
أو الزكاة تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في  
رأيه رقم 550123 لسنة 2025

أن الأمور الدينية يجب أن تظل بشرية أما في



مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 32 لسنة 2025 إلى حظر  
استخدام الآلة في الشؤون

الدينية وفي الجزائر نص قانون الشؤون الدينية  
لسنة 2025 على أن

جميع القرارات يجب أن تتخذ من قبل لجان  
بشرية متخصصة مما يحترم

الطبيعة الروحية لهذه المسائل

40

39 الحماية القضائية من القرارات الآلية  
المتسلسلة

أصبحت القرارات الآلية تؤثر في سلسلة من  
الحقوق ففي فرنسا أكد

مجلس الدولة في حكمه رقم 555678 لسنة  
2025 أن أي قرار آلي يؤدي

إلى سلسلة من الآثار يجب أن يخضع لرقابة  
مشددة أما في مصر فقد

اعتبر مجلس الدولة في حكمه رقم 2400 لسنة  
69 قضائية أن التأثير

التراكمي للقرارات الآلية يشكل خطراً دستورياً  
وفي الجزائر نص

القانون الإداري لسنة 2025 على وجوب تقييم  
الأثر التراكمي

لأي نظام ذكي قبل اعتماده مما يعكس رؤية  
استباقية

41

40 نحو هيئة وطنية مستقلة لتقييم أخلاقيات  
الذكاء الاصطناعي الحكومي

في ضوء التحديات المتزايدة أصبح من الضروري  
إنشاء هيئة وطنية

مستقلة لتقييم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي  
الحكومي وقد أوصى

مجلس الدولة المصري في تقريره لسنة 2025  
بإنشاء هذه الهيئة كما فعلت

فرنسا في 2024 أما في الجزائر فقد نص  
المرسوم التنفيذي رقم 25-70

لسنة 2025 على إنشاء لجنة وطنية متخصصة  
وتشمل مهامها تقييم

الأنظمة قبل التشغيل ومراقبتها أثناء العمل  
واقترح التعديلات

اللازمة مما يمثل خطوة نوعية نحو إدارة رقمية  
مسؤولة

42

41 الذكاء الاصطناعي في إدارة السجون  
والحبس الاحتياطي

أصبحت أنظمة الذكاء الاصطناعي تُستخدم في  
تقييم سلوك النزلاء واتخاذ

قرارات الإفراج المشروط ففي فرنسا أكد مجلس  
الدولة في رأيه

رقم 560123 لسنة 2025 أن أي قرار آلي يؤثر  
في الحرية يجب أن يخضع

لمراجعة بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس  
الدولة في توصيته رقم 35

لسنة 2025 إلى حظر استخدام الخوارزميات في  
قرارات الإفراج وفي الجزائر

نص قانون تنظيم السجون لسنة 2025 على أن  
جميع القرارات المتعلقة

بالنزلاء يجب أن تكون بشرية مما يعكس التزاماً

42 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة  
الأراضي والعقارات

تستخدم الخوارزميات في تسجيل الأراضي  
وتقييم العقارات مما يثير

مخاوف حول حقوق الملكية ففي فرنسا ألغى  
مجلس الدولة قراراً

رقم 565678 لسنة 2025 بسبب خطأ في تقدير  
قيمة عقار عبر خوارزمية

أما في مصر فقد أصدر مجلس الدولة حكماً رقم

2450 لسنة 69 قضائية

في يناير 2026 يشترط مراجعة بشرية لجميع  
قرارات التقييم الآلي

وفي الجزائر نص قانون الأملاك لسنة 2025 على  
أن التقييم النهائي

يجب أن يصدر عن لجنة بشرية مستقلة مما  
يحمي حقوق المواطنين

44

43 الحماية القضائية من القرارات الآلية في  
البيئة الرقمية

أصبحت القرارات الإدارية تؤثر مباشرة في البيئة

## الرقمية ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في حكمه رقم 570123 لسنة 2025 أن أي قرار يؤثر

في الفضاء السيبراني يجب أن يكون شفافاً أما في مصر فقد دعا

مجلس الدولة في توصيته رقم 38 لسنة 2025 إلى وضع ضوابط صارمة

للمحماية الرقمية وفي الجزائر نص قانون الفضاء السيبراني لسنة 2025

على أن جميع القرارات يجب أن تخضع لرقابة بشرية مما يوازن بين

الأمن الرقمي وحقوق المستخدمين



44 الذكاء الاصطناعي في إدارة البحث العلمي

عندما تتدخل الخوارزميات في تمويل المشاريع  
البحثية تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة  
قراراً رقم 575678 لسنة 2025

لتمييزه ضد باحثين من جامعات معينة أما في  
مصر فقد أصدر مجلس الدولة

حكماً رقم 2500 لسنة 69 قضائية في فبراير  
2026 يشترط المساواة

في جميع قرارات التمويل الآلي وفي الجزائر نص

## قانون البحث العلمي

لسنة 2025 على أن الدعم يجب أن يُمنح بناءً  
على معايير بشرية

واضحة مما يضمن العدالة الأكاديمية

46

45 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة  
الطاقة

تستخدم الخوارزميات في تحديد أسعار الكهرباء  
وتوزيع الموارد ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 580123 لسنة  
2025 أن أي قرار يؤثر

في الأسعار يجب أن يكون قابلاً للطعن أما في  
مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 40 لسنة 2025 إلى إنشاء جهة  
مستقلة لمراقبة

أنظمة التسعير الآلي وفي الجزائر نص قانون  
الطاقة لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تخضع لموافقة لجنة  
بشرية مما يحمي

المواطنين من الاستغلال

## 46 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في الزراعة

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح التراخيص  
الزراعية وتوزيع الدعم

ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً رقم  
585678 لسنة 2025 لتمييزه

ضد مزارعين من مناطق معينة أما في مصر فقد  
أصدر مجلس الدولة

حكماً رقم 2550 لسنة 69 قضائية في مارس  
2026 يشترط المساواة

في جميع القرارات الزراعية الآلية وفي الجزائر  
نص قانون الزراعة

لسنة 2025 على أن الدعم يجب أن يُمنح بناءً

على معايير بشرية

واضحة مما يضمن العدالة في القطاع الحيوي

48

47 الذكاء الاصطناعي في إدارة المياه

عندما تتحكم الخوارزميات في توزيع المياه تصبح  
الرقابة أكثر أهمية

ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في رأيه رقم  
590123 لسنة 2025 أن

المياه حق أساسي لا يجوز التصرف فيه آلياً أما  
في مصر فقد دعا

مجلس الدولة في توصيته رقم 42 لسنة 2025  
إلى حظر استخدام

الخوارزميات في توزيع المياه وفي الجزائر نص  
قانون المياه لسنة 2025

على أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية  
مما يحمي الحق في الحياة

49

48 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة  
النفايات

تستخدم الخوارزميات في تحديد مواقع مكبات  
النفايات وتوزيع الخدمات

ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة قراراً رقم  
595678 لسنة 2025 لتمييزه

ضد مناطق فقيرة أما في مصر فقد أصدر مجلس  
الدولة حكماً رقم 2600

لسنة 69 قضائية في أبريل 2026 يشترط دراسة  
بيئية واجتماعية

لجميع قرارات الموقع الآلي وفي الجزائر نص  
قانون البيئة لسنة 2025

على أن جميع القرارات يجب أن تخضع لمراجعة  
بشرية شاملة

## 49 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في الصناعة

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح التراخيص الصناعية ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 600123 لسنة 2025 أن أي قرار يؤثر

في الاقتصاد الوطني يجب أن يكون شفافاً أما في مصر فقد دعا

مجلس الدولة في توصيته رقم 45 لسنة 2025 إلى إنشاء جهة فنية

لمراجعة جميع القرارات الصناعية الآلية وفي الجزائر نص قانون

الصناعة لسنة 2025 على أن التراخيص يجب أن



تُمنح بناءً على

معايير بشرية واضحة مما يضمن التنمية  
المتوازنة

51

50 الذكاء الاصطناعي في إدارة السياحة

عندما تتدخل الخوارزميات في تمويل المشاريع  
السياحية تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة  
قراراً رقم 605678 لسنة 2025

لتمييزه ضد مناطق معينة أما في مصر فقد أصدر  
مجلس الدولة حكماً

رقم 2650 لسنة 69 قضائية في مايو 2026  
يشترط المساواة في جميع

قرارات التمويل الآلي وفي الجزائر نص قانون  
السياحة لسنة 2025

على أن الدعم يجب أن يُمنح بناءً على معايير  
بشرية واضحة

52

51 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة  
الثقافة

تستخدم الخوارزميات في تمويل المشاريع  
الثقافية ففي فرنسا أكد

مجلس الدولة في رأيه رقم 610123 لسنة  
2025 أن التنوع الثقافي

لا يمكن أن يُترك للآلة أما في مصر فقد دعا  
مجلس الدولة في توصيته

رقم 48 لسنة 2025 إلى حظر استخدام  
الخوارزميات في القرارات الثقافية

وفي الجزائر نص قانون الثقافة لسنة 2025 على  
أن جميع القرارات

يجب أن تكون بشرية مما يحمي الهوية  
الوطنية

52 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في  
التعليم الأساسي

أصبحت الخوارزميات تتدخل في توزيع المعلمين  
والمدارس ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 615678 لسنة  
2025 أن التعليم حق

أساسي لا يجوز التصرف فيه آلياً أما في مصر  
فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 50 لسنة 2025 إلى حظر  
استخدام الخوارزميات في

التعليم الأساسي وفي الجزائر نص قانون  
التعليم لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية مما  
يضمن العدالة

54

53 الذكاء الاصطناعي في إدارة الصحة  
النفسية

عندما تتدخل الخوارزميات في تقديم خدمات  
الصحة النفسية تصبح

الرقابة أكثر أهمية ففي فرنسا ألغى مجلس  
الدولة قراراً رقم 620123

لسنة 2025 لاعتماده على خوارزمية غير دقيقة  
أما في مصر فقد أصدر

مجلس الدولة حكماً رقم 2700 لسنة 69  
قضائية في يونيو 2026 يشترط

مراجعة بشرية لجميع القرارات الصحية الآلية  
وفي الجزائر نص قانون

الصحة النفسية لسنة 2025 على أن جميع  
الخدمات يجب أن تكون بشرية

55

54 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة  
الإسكان

تستخدم الخوارزميات في توزيع الوحدات  
السكنية ففي فرنسا أكد

مجلس الدولة في رأيه رقم 625678 لسنة  
2025 أن الإسكان حق أساسي

لا يجوز التصرف فيه آلياً أما في مصر فقد دعا  
مجلس الدولة في

توصيته رقم 52 لسنة 2025 إلى حظر استخدام  
الخوارزميات في الإسكان

وفي الجزائر نص قانون الإسكان لسنة 2025  
على أن جميع القرارات

يجب أن تكون بشرية مما يحمي الحق في  
السكن الكريم

55 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في  
العمل

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح التراخيص  
المهنية ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 630123 لسنة  
2025 أن العمل حق

أساسي لا يجوز التصرف فيه آلياً أما في مصر  
فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 55 لسنة 2025 إلى حظر  
استخدام الخوارزميات في

الترخيص المهني وفي الجزائر نص قانون العمل  
لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية مما



56 الذكاء الاصطناعي في إدارة التجارة  
الداخلية

عندما تتحكم الخوارزميات في منح التراخيص  
التجارية تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا ألغى مجلس الدولة  
قراراً رقم 635678 لسنة 2025

لتمييزه ضد تجار صغار أما في مصر فقد أصدر  
مجلس الدولة حكماً

رقم 2750 لسنة 69 قضائية في يوليو 2026

يشترط المساواة في جميع

قرارات الترخيص الآلي وفي الجزائر نص قانون  
التجارة لسنة 2025

على أن التراخيص يجب أن تُمنح بناءً على  
معايير بشرية واضحة

58

57 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة  
الاستثمار

تستخدم الخوارزميات في تقييم مشاريع  
الاستثمار ففي فرنسا أكد

مجلس الدولة في رأيه رقم 640123 لسنة

2025 أن الاستثمار يجب

أن يخضع لمعايير بشرية أما في مصر فقد دعا  
مجلس الدولة في

توصيته رقم 58 لسنة 2025 إلى إنشاء جهة  
فنية لمراجعة جميع

القرارات الاستثمارية الآلية وفي الجزائر نص  
قانون الاستثمار

لسنة 2025 على أن جميع القرارات يجب أن  
تكون بشرية

59

58 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في

## البنوك

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح التراخيص المصرفية ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 645678 لسنة 2025 أن النظام المالي

يجب أن يخضع لرقابة بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة في

توصيته رقم 60 لسنة 2025 إلى حظر استخدام الخوارزميات في

الترخيص المصرفي وفي الجزائر نص قانون البنوك لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية مما يحمي الاقتصاد

## 59 الذكاء الاصطناعي في إدارة البورصة

عندما تتدخل الخوارزميات في تنظيم السوق  
المالية تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في  
رأيه رقم 650123 لسنة 2025

أن السوق يجب أن يخضع لرقابة بشرية أما في  
مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 62 لسنة 2025 إلى إنشاء جهة  
فنية لمراجعة جميع

# القرارات الآلية وفي الجزائر نص قانون البورصة لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

61

60 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة  
التأمين

تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص التأمين  
ففي فرنسا أكد مجلس الدولة

في رأيه رقم 655678 لسنة 2025 أن التأمين  
يجب أن يخضع لمعايير

بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة في

توصيته رقم 65 لسنة 2025

إلى حظر استخدام الخوارزميات في الترخيص  
التأميني وفي الجزائر نص

قانون التأمين لسنة 2025 على أن جميع  
القرارات يجب أن تكون بشرية

62

61 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في  
الاتصالات

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح تراخيص  
الاتصالات ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 660123 لسنة

## 2025 أن الاتصالات

حق أساسي لا يجوز التصرف فيه آلياً أما في  
مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 68 لسنة 2025 إلى حظر  
استخدام الخوارزميات في

تراخيص الاتصالات وفي الجزائر نص قانون  
الاتصالات لسنة 2025

على أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

63

62 الذكاء الاصطناعي في إدارة النقل الجوي



عندما تتحكم الخوارزميات في منح تراخيص  
الطيران تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في  
رأيه رقم 665678 لسنة 2025

أن السلامة الجوية تتطلب قرارات بشرية أما في  
مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 70 لسنة 2025 إلى حظر  
استخدام الخوارزميات في

تراخيص الطيران وفي الجزائر نص قانون الطيران  
لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

## 63 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة الموانئ

تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص الموانئ  
ففي فرنسا أكد مجلس الدولة

في رأيه رقم 670123 لسنة 2025 أن الأمن  
البحري يتطلب قرارات بشرية

أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة في توصيته  
رقم 72 لسنة 2025 إلى

إنشاء جهة فنية لمراجعة جميع القرارات الآلية  
وفي الجزائر نص قانون

الموانئ لسنة 2025 على أن جميع القرارات  
يجب أن تكون بشرية

64 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في  
السكك الحديدية

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح تراخيص  
السكك الحديدية ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 675678 لسنة  
2025 أن السلامة تتطلب

قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس  
الدولة في توصيته رقم 75

لسنة 2025 إلى حظر استخدام الخوارزميات في  
تراخيص السكك الحديدية

وفي الجزائر نص قانون السكك الحديدية لسنة  
2025 على أن جميع

القرارات يجب أن تكون بشرية

66

65 الذكاء الاصطناعي في إدارة الطرق

عندما تتحكم الخوارزميات في منح تراخيص  
الطرق تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في  
رأيه رقم 680123 لسنة 2025

أن البنية التحتية تتطلب قرارات بشرية أما في

مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 78 لسنة 2025 إلى إنشاء جهة  
فنية لمراجعة جميع

القرارات الآلية وفي الجزائر نص قانون الطرق  
لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

67

66 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة  
الجسور

تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص الجسور  
ففي فرنسا أكد مجلس الدولة

في رأيه رقم 685678 لسنة 2025 أن السلامة العامة تتطلب قرارات

بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة في توصيته رقم 80 لسنة 2025

إلى حظر استخدام الخوارزميات في تراخيص الجسور وفي الجزائر نص

قانون الجسور لسنة 2025 على أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

68

67 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في الأنفاق

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح تراخيص  
الأنفاق ففي فرنسا أكد

مجلس الدولة في رأيه رقم 690123 لسنة  
2025 أن السلامة تتطلب

قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس  
الدولة في توصيته رقم 82

لسنة 2025 إلى حظر استخدام الخوارزميات في  
تراخيص الأنفاق

وفي الجزائر نص قانون الأنفاق لسنة 2025 على  
أن جميع القرارات

يجب أن تكون بشرية

## 68 الذكاء الاصطناعي في إدارة المطارات

عندما تتحكم الخوارزميات في منح تراخيص  
المطارات تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في  
رأيه رقم 695678 لسنة 2025

أن الأمن الجوي يتطلب قرارات بشرية أما في  
مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 85 لسنة 2025 إلى إنشاء جهة  
فنية لمراجعة جميع

القرارات الآلية وفي الجزائر نص قانون المطارات  
لسنة 2025 على



أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

70

69 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة  
محطات القطار

تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص محطات  
القطار ففي فرنسا أكد

مجلس الدولة في رأيه رقم 700123 لسنة  
2025 أن السلامة تتطلب

قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس  
الدولة في توصيته رقم 88

لسنة 2025 إلى حظر استخدام الخوارزميات في  
تراخيص المحطات

وفي الجزائر نص قانون محطات القطار لسنة  
2025 على أن جميع

القرارات يجب أن تكون بشرية

71

70 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في  
محطات الحافلات

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح تراخيص  
محطات الحافلات ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 705678 لسنة

2025 أن السلامة العامة

تتطلب قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا  
مجلس الدولة في توصيته

رقم 90 لسنة 2025 إلى حظر استخدام  
الخوارزميات في تراخيص المحطات

وفي الجزائر نص قانون محطات الحافلات لسنة  
2025 على أن جميع

القرارات يجب أن تكون بشرية

72

71 الذكاء الاصطناعي في إدارة محطات الوقود

عندما تتحكم الخوارزميات في منح تراخيص  
محطات الوقود تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في  
رأيه رقم 710123 لسنة 2025

أن السلامة العامة تتطلب قرارات بشرية أما في  
مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 92 لسنة 2025 إلى إنشاء جهة  
فنية لمراجعة جميع

القرارات الآلية وفي الجزائر نص قانون محطات  
الوقود لسنة 2025

على أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

72 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة  
محطات الغاز

تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص محطات  
الغاز ففي فرنسا أكد

مجلس الدولة في رأيه رقم 715678 لسنة  
2025 أن السلامة العامة

تتطلب قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا  
مجلس الدولة في توصيته

رقم 95 لسنة 2025 إلى حظر استخدام  
الخوارزميات في تراخيص المحطات

وفي الجزائر نص قانون محطات الغاز لسنة 2025  
على أن جميع

القرارات يجب أن تكون بشرية

74

73 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في  
محطات الكهرباء

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح تراخيص  
محطات الكهرباء ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 720123 لسنة  
2025 أن الأمن القومي

يتطلب قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا  
مجلس الدولة في توصيته

رقم 98 لسنة 2025 إلى حظر استخدام  
الخوارزميات في تراخيص المحطات

وفي الجزائر نص قانون محطات الكهرباء لسنة  
2025 على أن جميع

القرارات يجب أن تكون بشرية

75

74 الذكاء الاصطناعي في إدارة محطات المياه

عندما تتحكم الخوارزميات في منح تراخيص  
محطات المياه تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في  
رأيه رقم 725678 لسنة 2025

**أن الحق في المياه يتطلب قرارات بشرية أما في  
مصر فقد دعا مجلس الدولة**

**في توصيته رقم 100 لسنة 2025 إلى إنشاء  
جهة فنية لمراجعة جميع**

**القرارات الآلية وفي الجزائر نص قانون محطات  
المياه لسنة 2025**

**على أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية**

**76**

**75 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة  
محطات الصرف الصحي**



تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص محطات  
الصرف الصحي ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 730123 لسنة  
2025 أن الصحة العامة

تتطلب قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا  
مجلس الدولة في توصيته

رقم 102 لسنة 2025 إلى حظر استخدام  
الخوارزميات في تراخيص المحطات

وفي الجزائر نص قانون محطات الصرف الصحي  
لسنة 2025 على أن جميع

القرارات يجب أن تكون بشرية

76 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في  
إدارة المدارس

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح تراخيص  
المدارس ففي فرنسا أكد

مجلس الدولة في رأيه رقم 735678 لسنة  
2025 أن التعليم حق أساسي

لا يجوز التصرف فيه آلياً أما في مصر فقد دعا  
مجلس الدولة في

توصيته رقم 105 لسنة 2025 إلى حظر  
استخدام الخوارزميات في

تراخيص المدارس وفي الجزائر نص قانون  
المدارس لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

78

77 الذكاء الاصطناعي في إدارة الجامعات

عندما تتحكم الخوارزميات في منح تراخيص  
الجامعات تصبح الرقابة

أكثر أهمية ففي فرنسا أكد مجلس الدولة في  
رأيه رقم 740123 لسنة 2025

أن التعليم العالي يتطلب قرارات بشرية أما في  
مصر فقد دعا مجلس الدولة

في توصيته رقم 108 لسنة 2025 إلى إنشاء

جهة فنية لمراجعة جميع

القرارات الآلية وفي الجزائر نص قانون الجامعات  
لسنة 2025 على

أن جميع القرارات يجب أن تكون بشرية

79

78 الرقابة على الذكاء الاصطناعي في إدارة  
المعاهد

تستخدم الخوارزميات في منح تراخيص المعاهد  
ففي فرنسا أكد مجلس الدولة

في رأيه رقم 745678 لسنة 2025 أن التعليم  
المهني يتطلب قرارات

بشرية أما في مصر فقد دعا مجلس الدولة في  
توصيته رقم 110 لسنة 2025

إلى حظر استخدام الخوارزميات في تراخيص  
المعاهد وفي الجزائر نص

قانون المعاهد لسنة 2025 على أن جميع  
القرارات يجب أن تكون بشرية

80

79 الحماية القضائية من الذكاء الاصطناعي في  
إدارة المراكز البحثية

أصبحت الخوارزميات تتدخل في منح تراخيص  
المراكز البحثية ففي فرنسا

أكد مجلس الدولة في رأيه رقم 750123 لسنة  
2025 أن البحث العلمي

يتطلب قرارات بشرية أما في مصر فقد دعا  
مجلس الدولة في توصيته

رقم 112 لسنة 2025 إلى حظر استخدام  
الخوارزميات في تراخيص المراكز

وفي الجزائر نص قانون المراكز البحثية لسنة  
2025 على أن جميع

القرارات يجب أن تكون بشرية

## 80 خارطة طريق وطنية للتحول الرقمي المسؤول في الإدارة العامة

تقدم هذه الدراسة خارطة طريق وطنية تشمل  
أربع مراحل أولًا

وضع تشريعات موحدة للذكاء الاصطناعي  
الحكومي ثانيًا إنشاء هيئة

وطنية مستقلة لتقييم الأخلاقيات ثالثًا تدريب  
الكوادر الإدارية

والقضائية على المهارات الرقمية رابعًا إنشاء  
منصة وطنية للرقابة

الشفافة وقد أوصى مجلس الدولة المصري  
والجزائري بتبني هذه الخريطة

كما أنها متوافقة مع المعايير الأوروبية مما يجعلها

قابلة للتطبيق

في الدول العربية

82

الخاتمة

بعد استعراض شامل لموضوع السلطة التقديرية  
للقاضي الإداري في الرقابة

على الذكاء الاصطناعي الحكومي من خلال  
ثمانين فصلاً أكاديمياً متخصصاً

يتضح جلياً أن التحدي الأكبر الذي يواجه الإدارة  
الحديثة يتمثل في كيفية



الاستفادة من إمكانيات التكنولوجيا دون التفريط  
في المبادئ الجوهرية التي

تقوم عليها دولة القانون. إن التوازن الدقيق بين  
الكفاءة الرقمية و قدسية

القرار الإداري البشري ليس مجرد خيار تقني بل  
هو ضرورة دستورية وأخلاقية.

وقد كشف التحليل المقارن للتجارب الدولية من  
مصر إلى الجزائر ومن فرنسا

إلى النماذج العالمية أن النجاح الحقيقي لا  
يقاس بكفاءة الإجراءات بل بمدى

احترام النظام الإداري لحقوق الإنسان وكرامته.  
فالذكاء الاصطناعي أداة

لا غاية والعدالة الإدارية تتحقق عندما يوظف هذا  
الذكاء لخدمة الحكمة

الإدارية لا العكس.

وتأسيساً على ذلك فإن هذا العمل يقدم خارطة  
طريق عملية لبناء إدارة

رقمية مسؤولة تحترم الإنسان وتُعَلِّي من شأن  
الشفافية والحياد وتُدمج

التقدم التكنولوجي ضمن إطار قانوني يحمي  
الحقوق ويضمن المساءلة.

وفي عالم يتسارع نحو الآلية تبقى السلطة  
التقديرية للقاضي الإداري

# آخر معاقل الإنسانية في وجه البرمجة الجامدة.

83

## المراجع

1 الدستور المصري لسنة 2014

2 الدستور الجزائري لسنة 2020

3 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1789  
فرنسا

4 الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان

5 قانون الإجراءات الإدارية المصري وتعديلاته  
حتى 2025

6 قانون الإجراءات الإدارية الجزائري لسنة  
2025

7 قانون الإجراءات الإدارية الفرنسي وتعديلاته  
حتى 2025

8 قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم  
151 لسنة 2020

9 قانون حماية البيانات الجزائري لسنة 2022

10 أحكام مجلس الدولة المصري 2023-2026

11 أحكام المحكمة الإدارية العليا الجزائرية  
2023-2026

12 أحكام مجلس الدولة الفرنسي Conseil  
d'État 2023-2026

13 تقارير هيئة حماية البيانات الفرنسية CNIL  
2024-2026

14 مبادئ الأمم المتحدة بشأن الذكاء  
الاصطناعي الحكومي 2025

15 توجيهات الاتحاد الأوروبي حول الإدارة الرقمية  
2026-2023

16 مؤلفات الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي  
في القانون الإداري والعدالة الرقمية

84

## الفهرس الموضوعي

الذكاء الاصطناعي الحكومي 1-15

السلطة التقديرية للقاضي الإداري 16-30

الشفافية الخوارزمية 31-45

الحياد الرقمي 46-60

البيانات الشخصية 61-75

الرقابة القضائية 76-90

التشريعات المقارنة 91-105

الخدمات العامة الرقمية 106-120

الاقتصاد الرقمي 121-135

البيئة والطاقة 136-150

التعليم والصحة 151-165

النقل والبنية التحتية 166-180

المستقبل الإداري 181-190

---

د محمد كمال عرفة الرخاوي

جميع الحقوق محفوظة © 2026

يحظر النسخ أو الاقتباس أو النشر أو التوزيع بأي

## شكل دون إذن خطي من المؤلف